اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 26-03-2011 رقم العدد: 16282 رقم الصفحة: 25 مسلسل: 147 رقم القصاصة: 1

في الصراع ضد الغلاء وحماية المستهلك

«التجارة» والتجار.. من يكسب حرب الأسعار

صالح الزهراني
- جدة

جاء تأكيد وزير التجارة والصناعة عبد الله زينل لـ«عكاظ» أن الوزارة لن تتهاون مع أي شخص كائنا ما كان من المتلاعبين في الأسعار في وقته، قبل أن يمارس التجار هوايتهم القديمة ويستبقوا صرف الراتبين وضم بدل الغلاء للراتب الأساسي برفع الأسعار في محاولة لشفط أثر الزيادة وحرمان المواطن من تحسين مستوى معيشته وتدخل في «لعبة الكر والفر» التي لا طائل من ورائها وتزداد معاناة المواطن، بمعنى أن الدولة تعمل لتحسين مستوى معيشة ودخل المواطن، والتجار يستبقون المواطن في الاستمتاع بأثر الزيادة برفع الأسعار.

فما تفاصيل لعبة الكر والفر؟ وكيف يمارسها التجار وتأثيرها على الأسعار والسوق؟ وهل سيلجأ التجار إلى تطوير أساليبهم الاحتيالية في ضوء إصرار الدولة، ممثلة في وزارة التجارة، على تتبع آثار المستغلين ومعاقبتهم والتشهير بهم؟ أم أن أنهم سيستسلمون ويتركون المستهلك ينعم بدخله ومعيشته بعيدا عن الغلاء. «عكاظ» تفتح ملف الغلاء وتفضح أساليب المغالاة.

متسوقون يخرجون بمشترواتهم من متجر في جدة أمس. (تصوير: طارق محمود - «عكاظ»)

شكلت قضية ارتفاع الأسعار في المملكة على مدى السنوات الثمان الماضية هاجسا كبيرا لغالبية الأسر من أصحاب الدخل المتوسط والمحدود؛ نتيجة ارتفاع أسعار غالبية السلع بنسبة ٨٥ في المائة في المتوسط، وأكثر من ١٠٠ في المائة في بعض الحالات. كما شكلت الإيجارات عامل ضغط شديدا على المستأجرين نتيجة ارتفاعها بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ في المائة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من ١١ في المائة عام ٢٠٠٨م وفي مقابل ذلك يحرص التجار على استباق أية زيادة في الرواتب برفع الأسعار بمبررات وهمية في أغلب الأحيان، جعلت الكثيرين يصرخون «ياليت الرواتب لم تزد طالما كان مصير الزيادة جيوب التجار»، ويخشى الكثيرون أن ينطبق ذلك على الحالة التي يعيشونها حاليا بعد قرار تثبيت علاوة غلاء المعيشة بنسبة ١٥ في المائة ضمن الراتب الأساسي أخيرا.

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 26-03-2011 رقم العدد: 16282 رقم الصفحة: 25 مسلسل: 147 رقم القصاصة: 2

ويفاقم من معاناة غالبية الاسر أن ما بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من الدخل يذهب إلى الإيجار، ومثله إلى سداد قروض البنوك والثلث الثالث لايكفي الالتزامات الأسرية لعدة أيام فتضطر الأسرة إلى الاستدانة.

والواقع أن ارتفاع الأسعار لا يمكن إرجاعه إلى أسباب خارجية في الاغلب الاعم كما ترى وزارة التجارة، ولكن لأسباب داخلية ومن أبرزها جشع التجار والمستثمرين الذي يعد العامل الرئيس وراء الارتفاع غير المبرر، خاصة في الإيجارات التي شهدت قفزة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة دون إن تواكب ذلك اية طفرة في الرواتب. ومعروف أن التضخم ظاهرة اقتصادية تنشأ نتيجة اختلال التوازن بين الكميات المعروضة من السلع والخدمات وطلب المستهلكين، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار. لكن المختصين يرون أن التضخم يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة، أولها زيادة الإقبال على السلع بسبب زيادة السكان دون أن تقابل ذلك زيادة في معدلات الإنتاج، والسبب الثاني للتضخم في رأي المختصين هو التوسع في الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء مبرر.

أما السبب الثالث فيتمثل في ارتفاع الأسعار بشكل جنوني تفقد معه النقود وظيفتها كمخزن للقيمة النقدية، وغالبا ما يحدث ذلك في مرحلة الانتعاش أو الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر.

ولعل هذه الرؤية تؤطر بجلاء لقضية الأسعار في المملكة التي سنتناولها في عدة حلقات. ويبدو في صدارة الأسباب المؤدية لها طوفان الاستيراد من الخارج وأزمة الإسكان الناجمة عن عدم امتلاك ٧٠ في المائة من المواطنين للمسكن المناسب والاعتماد على الإيجار.

الإيجارات شهدت قفزة غير مبررة دون أن تواكبها طفرة في الرواتب

بداية غليان الأسعار

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن بداية الارتفاع الكبير في الأسعار بنسب لا تقل عن ١٠ في المائة في أغلب السلع والخدمات يعود إلى عام ٢٠٠٤م بعد ارتفاع أسعار النفط من ٢٧ دولارا للبرميل في ٢٠٠٣م إبان الغزو الأمريكي للعراق إلى ٥٠ دولارا للبرميل، لكن الارتفاع الملموس في الأسعار في المملكة بدأ في ٢٠٠٦م بعد زيادة رواتب الموظفين الحكوميين ومستحقي الضمان الاجتماعي بنسبة ١٥ في المائة للمرة الأولى بعد ٢٥ عاما. وأدى الارتفاع في الأسعار بعد إقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لزيادة الرواتب إلى دعوة الكثيرين الدولة للتدخل لكبح ارتفاع الأسعار التي كان من المفترض أن تنخفض بعد إقرار خفض كبير على سعر البنزين والديزل اللذين يدخلان بنسبة ليست بالقليلة في تكلفة الإنتاج. وتمنى البعض في ذلك الوقت لو لم يكونوا تسلموا الزيادة التي لم تصمد أمام غول الأسعار، في حين بقيت وزارة التجارة في هذا الوقت شبه صامتة إلا من بيانات راها البعض هزيلة وتصب في مصلحة التجار بتبرير الارتفاع المبالغ به في الأسعار.

وقالت الوزارة في بياناتها في ذلك الوقت «إن ارتفاع الأسعار يرجع إلى الزيادة الناجمة من دول المنشأ، وأن دورها هو الرقابة على السلع فقط، كما رأت أن الدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار التي تتم وفق آلية العرض والطلب، وأن المنافسة تصب في صالح المستهلك».

دعم الأسعار

في ديسمبر ٢٠٠٦م، لجأت الحكومة إلى سياسة الدعم لكبح الأسعار دون أن يكتب لذلك التوجه النجاح المنشود، وكان من أبرز السلع التي تم التدخل لدعمها في البداية الذرة والشعير ومكونات الأعلاف المستوردة بهدف دعم الثروة الحيوانية والحد من الاستيراد. وعلى إثر هذا الارتفاع الملموس، تدخل خادم الحرمين الشريفين في مشكلة الأسعار بعقد اجتماع مع الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية في ٢٠٠٧/١٠/٣م، طلب خلال الاجتماع إعداد تقارير فورية عن ارتفاع الأسعار بعد تسجيل زيادة في الإيجارات وصلت إلى ٢٠ في المائة، فيما بلغت في المواد الغذائية أكثر من ١٥ في المائة. وفي هذه الأثناء أكد الأمير نايف بن عبدالعزيز أن الأسعار في المملكة مرتفعة مقارنة بغيرها من الدول المجاورة، وأنه يجب البحث عن أسباب التضخم والعوامل التي تقف وراءه سواء داخلية أو خارجية.

وردا على الاتهامات التي وجهها كثيرون إلى القطاع الخاص بالوقوف وراء المبالغة في ارتفاع الأسعار، تصدت الغرفة التجارية في جدة إلى ذلك بنشر إعلان مدفوع القيمة على صفحة كاملة تؤكد فيه أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى عوامل خارجية أبرزها سعر صرف الدولار الأمريكي الذي هبط بصورة كبيرة أمام العملات الأخرى بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل. وفي ديسمبر ٢٠٠٧ أقر خادم الحرمين الشريفين دعما للأرز بقيمة ألف ريال للطن الواحد، كما ضاعف إعانة حليب الأطفال خمس مرات لتصل ١٢ ريالا في الكيلو. وعلى الرغم من ذلك سجلت الأسعار قفزات متتالية.

وفيما عزا البعض ارتفاع الأسعار إلى جشع التجار، رأى آخرون أن السبب يرجع إلى عدم الاتفاق على آلية الدعم وتأخر الصرف للقطاع الخاص. وأيا كان السبب، فإن المستهلك لم يلمس أثرا للدعم الذي ذهب أغلبه إلى جيوب التجار. كما يعتقد البعض. وقبل أن ينتهي عام ٢٠٠٧م، واجه وزير التجارة والصناعة السابق هاشم يماني انتقادات حادة من جانب المستهلكين عندما دعا المواطنين إلى تغيير نمط استهلاكهم اليومي والبحث عن بدائل للطعام غير الأرز.

٢٣ مليارا دعم سنوي

وشهد عام ٢٠٠٨م تحركات على أكثر من صعيد لمواجهة مشكلة الأسعار مع بروز الأزمة المالية العالمية وموجة ارتفاع جديدة في الأسعار، ففي ٣١ يناير من نفس العام أقرت الحكومة برنامج دعم بقيمة ٢٣ مليارا في العام لمدة ثلاثة أعوام يتضمن دعم أسعار الأرز والحليب وبدل غلاء المعيشة لمدة ثلاثة أعوام، بمعدل ٥ في المائة سنويا. وفي نفس الشهر عقد وزير التجارة السابق اجتماعا مع شركات الألبان ومستوردي الأرز تم خلاله الاتفاق على أهمية التحرك الجماعي من أجل خفض تكلفة الاستيراد والأسعار، كما تم الاتفاق على الاستحواذ على أراض زراعية في بعض الدول واستئجارها لصالح المستثمرين السعوديين وتأسيس شركة سعودية موحدة لشراء الأرز من الخارج للحصول على أفضل مستوى للأسعار. وفي نفس الفترة أيضا أطلقت إمارة مدينة الرياض مؤشرا لضبط أسعار السلع الأساسية في كبرى متاجر الرياض «السوبر ماركت» وحددت غرامة لمخالفي وضع التسعيرة على المنتجات تتراوح بين ألف إلى خمسة آلاف ريال.

وفي ٢٠٠٨/٤/٢٨م وافق مجلس الوزراء على عدد من الإجراءات من أجل حماية الاقتصاد السعودي من ارتفاع الأسعار بعد أن وصلت نسبة التضخم في مارس من ذلك العام إلى ٩.٦ في المائة للمرة الأولى من سبعينيات القرن الماضي. وتم تخفيض رسوم استيراد السلع الغذائية مثل الدواجن المجمدة ومنتجات الألبان والزيوت النباتية إلى ٥ في المائة بدلا من ٢٠ في المائة، ومواد البناء مثل الجبس والدهانات والكابلات والأنابيب البلاستيكية إلى ٥ في المائة، في حين أعفيت منتجات القمح من رسوم تبلغ ٢٥ في المائة.

وفي ٨/٢٩ من نفس العام، قال محافظ مؤسسة النقد إن التضخم الذي تجاوز ١١ في المائة يمثل التحدي الأكبر الذي يستلزم تنويع القاعدة الاقتصادية لمواجهة غلاء الأسعار عالميا. وفي سبتمبر وصل معدل ارتفاع أسعار المواد

ارتفاع الأسعار في المملكة

٧٠ - ١٠٠٪ متوسط الزيادة في أسعار المواد الغذائية في السنوات الستة الأخيرة

٣٠ - ٤٠٪ متوسط الزيادة في الإيجارات في نفس الفترة

١٥٪ زيادة تم إقرارها في الرواتب في ١٤٢٦هـ

١٥٪ علاوة غلاء معيشة تم إقرارها في ٢٠٠٨م ثم تثبيتها في الراتب في ٢٠١١م

١١٪ أعلى نسبة تضخم تم تسجيلها في المملكة في عام ٢٠٠٨م

٣٠٠٠ ريال حد أدنى مقترح لرواتب الموظفين في القطاع الخاص لمواجهة الأسعار.

٢٠٠٦م شكل تحولا رئيسيا في إرتفاع الأسعار في المملكة.

٣٠٪ من التضخم مسؤولة عنه أسعار المواد الغذائية.

تصميم: طارق بن علي

عكاظ

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 26-03-2011 رقم العدد: 16282 رقم الصفحة: 25 مسلسل: 147 رقم القصاصة: 3

الغذائية إلى أكثر من ٨٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، وتبين أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مسؤول عن نحو ٣٠ في المائة من ظاهرة التضخم.

حد أدنى للأجور

ونظرا للارتفاع المتواصل في أسعار الكثير من السلع، حذرت جمعية حقوق الإنسان في ٢٠٠٩م من استمرار تواضع الأجور، مؤكدة وجود عدة فئات تستحق الدعم فورا، وهم أصحاب الرواتب أقل من ألفي ريال وغالبية الحاصلين على ضمان اجتماعي بحد أدنى ١٧٥٠ ريالا، والمتسببون الذين ليست لديهم وظائف ثابتة. وتبعا لذلك، أكدت الكثير من الجمعيات الخيرية أن أكثر من ٧٠ في المائة من مراجعيها مستفيدون من التأمينات الاجتماعية التي يقف مسؤولوها بالمرصاد لأي محاولات لزيادة الراتب التقاعدي، حرصا على حقوق الأجيال القادمة، وكذلك لعدم النص على الزيادة في نظام عمل المؤسسة.

ارتفاع الإيجارات

وفي عام ٢٠١٠ تواصل الارتفاع في الإيجارات ليصل إلى ٣٠ في المائة، فيما بدت وزارة التجارة عاجزة عن التحرك لمواجهة جشع التجار والتصدي

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 26-03-2011 رقم العدد: 16282 رقم الصفحة: 25 مسلسل: 147 رقم القصاصة: 4

الدولة تحركت لمكافحة الغلاء ودعم السلع الأساسية

لهم بقوانين مواجهة الاحتكار، وتمثل ذلك في تحرك تكتل شركات الألبان لرفع سعر اللتر إلى أربعة ريالات، وشركتي المشروبات الغازية الرئيسيتين لرفع سعر عبوة البيبسي والكوكا كولا إلى ريال ونصف بدلا من ريال واحد لثقتهما في الإقبال على منتجيهما.

وفي ديسمبر من ٢٠١٠م، تصدرت قضية الأسعار اجتماع أمراء المناطق برئاسة الأمير نايف بن عبدالعزيز، في ظل الشكاوى المتواصلة للمواطنين من الارتفاع في الأسعار وبقاء جمعية حماية المستهلك مشغولة بالإطاحة برئيسها فقط دون حقوق المستهلكين. ولم يكد شهر فبراير من ٢٠١١ يودع أيامه حتى أصدر خادم الحرمين الشريفين قرارا كان متوقعا وهو تثبيت علاوة غلاء الأسعار بنسبة ١٥ في المائة في الراتب من أجل دعم المواطنين لمواجهة الأعباء المتزايدة والتي اختفت خلالها الطبقة الوسطى تقريبا، وبات الخبراء يطالبون بضرورة وضع حد أدنى للأجور لا يقل عن ثلاثة الاف ريال لمواجهة الغلاء.

غدا:
غول الغلاء من صنع احتكار المستوردين